

830

من وزير المالية
إلى

الموضوع : حول تطبيق أحكام الفصل 62 من قانون المالية لسنة 2014

المرجع : مكتبكم بتاريخ 22 فيفري 2016

تبعاً لمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتضمن طلبكم توضيحات حول كيفية تطبيق أحكام الفصل 62 من قانون المالية لسنة 2014 عند دفع مستحقات عدول التنفيذ في إطار تنفيذ أحكام صادرة ضدّ الصندوق، يشرفني إعلامكم أنه طبقاً لأحكام الفصل 62 من قانون المالية لسنة 2014، يستوجب على مزوّدي البضائع والخدمات والأشغال والأمولاك لفائدة المصالح العمومية تسوية وضعيتهم الجبائية بعنوان كلّ التصاريح الجبائية التي حلّ أجلها ولم تسقط بمرور الزمن في تاريخ الإذن بدفع مبالغ لفائدتهم.

بالتالي وفي الحالة الخاصة، تخضع المبالغ المدفوعة إلى عدول التنفيذ لمقتضيات الفصل 62 المذكور أعلاه حيث يستوجب عليكم التثبيت من تسوية المعنيين بالأمر لوضعيتهم الجبائية قبل دفعهم المبالغ التي تساوي أو تفوق 1000 دينار بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة.

مع العلم أنّه لاحتساب مبلغ 1.000 دينار، يؤخذ بعين الاعتبار مجموع المبالغ المدفوعة لعدول التنفيذ بما في ذلك المبالغ بعنوان استرجاع المصاريف المبذولة لإسداء الخدمة مثل مصاريف التنقل والمصاريف المتعلقة بتبليغ الاستدعاءات والأداء على القيمة المضافة أي قبل إجراء الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل والخصم من المورد بعنوان الأداء على القيمة المضافة.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

عن وزير المالية وتفويض منه
المدير العام للدراسات
والتشريع الضريبي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي